مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

التحولات العربية: هل تشكل فرصة لإرساء أسس نمو اجتماعي أشمل؟

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

مؤسسة الإمام الحكيم
٨ أيار ٢٠١٣ | بيروت - لبنان

وفرت الصحوة العربية النخبوية والشعبية فرصة لوضع أسس بنيوية جديدة، حيث تحدث التحولات الاقتصادية والاجتماعية جنباً إلى جنب مع تلك السياسية. فالسعي من أجل الحريات المدنية والسياسية والحقوق ينبغي أن يتزامن مع قدر أكبر من الحرية الاقتصادية.

تقتضي الواقعية وصف الأوضاع القائمة ونتائجها بأنها تحول تاريخي في النظام الإقليمي العربي بناء على ميزان قوى جديد في العلاقات الدولية يتجلى في ظهور مؤشرات حول إنحدار في دور الولايات المتحدة الأمريكية وانحسار فعاليتها لمصلحة بروز قوى صاعدة كمجموعة الـ BRICS التي تتضمن البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا. المؤلم فيها هو الأعداد الكبيرة للضحايا والجرحى والمعوقين إضافة إلى الحصيلة الاقتصادية التي قدرت بخسائر فعلية للناتج المحلي في البلدان المضطربة وعجز في الموازنات العامة. فبعد إنقضاء عامين، وفي ظل التراجع الملحوظ في النشاط الإقتصادي نتيجة الشكوك حول آفاق ما بعد الصحوة والصراعات

الداخلية التي طال أمدها وتباطؤ نمو الشركاء التجاريين الرئيسيين (أوروبا الغربية بشكل رئيسي)، بدأت تحديات المرحلة الإنتقالية تطغى على آمال الابتهاج بالتغيير الديمقراطي.

والواقع الاقتصادي والمالي المستقبلي سيأتي تبعاً لإجابات عن تساؤلات أساسية للمسار النهائي للتحولات. فهل ستقود الانتفاضات إلى الديموقراطية والحرية والمساءلة، أم أنّها ستغرق المنطقة في مزيدٍ من الفوضى؟ هل ستسبب تغيير الأنظمة أم أنها ستتوقف عند تغيير الحكام؟ هل ستبقى الانتفاضات مقتصرةً على عدد قليل من البلدان أم أنها ستنتقل إلى بلدان أخرى أو إلى معظم البلدان في المنطقة؟ وهل من الممكن أن تحمل هذه التحولات البنيوية أي تغيير في جغرافية المنطقة؟

سوف أستعرض في مداخلتي اليوم أبرز نقاط القوة والتحديات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأتناول بعدها الآثار الاقتصادية والمالية للصحوة العربية على المستوى القصير الأجل لأخلص إلى تصور نموذج التغيير الحقيقي وهو مزيج سياسي واقتصادي واجتماعي.

أبرز نقاط القوة التي تميز اقتصادات المنطقة هو وفرة موارد النفط والغاز، حيث أن ثماني دول من دول منظمة الأوبك الاثنتي عشرة تقع ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتستحوذ معاً على حوالي ٦٠% من احتياطي النفط العالمي (٩٨,٨١٠ مليار برميل من النفط) وعلى حوالي ٤٥% من احتياطي الغاز العالمي المستكشف (٢٨٦٨,٨٨٦ تريليون قدم مكعب). وقد سمحت هذه الموارد بتراكم مستويات مرتفعة من إجمالي الاحتياطات الرسمية.

عامل ثان أساسي هو ارتفاع عدد السكان مع وجود فئة الشباب الديناميكية. فعدد سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغ ٤٥٠ مليون نسمة في سنة ٢٠١١ ما يمثل ٧,١% من إجمالي عدد سكان الدول الناشئة والنامية. وبنظرةٍ أعمق إلى المنطقة، يتبين وجود اتجاه مشترك بين الدول، حيث تستحوذ شريحة الشباب ما دون الـ٢٥ عاماً على ٦٥% من إجمالي عدد السكان. وبفضل هذا التكوين الديموغرافي والموقع الجغرافي المتميز الذي يجعل من دول المنطقة بوابة طبيعية بين الشرق والغرب، يتم تصنيف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كسوق إقليمي ضخم للتبادلات التجارية.

لكن مقابل نقاط القوَة، ترزح المنطقة تحت أعباء التحديات المتجذرة فيها والتي تتلخص في أنظمة إدارة ضعيفة ومتدهورة وفساد مستشر في أعماق البنى التحتية السياسية والمؤسسية للقطاع العام، ومعدلات نمو متفاوتة بين مختلف الفئات السكانية داخل البلد الواحد وبين البلدان المختلفة، إضافة إلى ضعف السياسات الاجتماعية. والأهم هو عدم القدرة على المواءمة بين نمو إجمالي الناتج المحلي ونمو الاستخدام. حيث أن نقاط القوة الديموغرافية التي تُشكل مصدر قوة وغنى هي عينها تُسهم في ارتفاع مستويات البطالة، ولاسيما في أوساط الشباب والنساء. ويعزى كل ذلك إلى اختلال التوازن الحاصل بين المهارات المتوافرة والمهارات المطلوبة، ناهيك عن مسائل جودة التعليم والثغرات في القضايا المتعلقة بالتفريق بين الجنسين وأداء أسواق العمل. يمكن وصف مسألة البطالة بحلقة مفرغة تغذي نفسها، مما

يؤدي إلى تناميها. بدايةً، إن إرتفاع نسب البطالة يسبب الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار مما يدفع إلى اضطراب اقتصادي حيث تتراجع التدفقات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر وعائدات السياحة. هذا يتطلب مزيداً من الإنفاق الحكومي على شكل الدعم وتحويلات وانخفاض لعائدات الضرائب والتي، بدورها، تنعكس سلباً على المالية العامة. مما يؤدي في النهاية إلى انكماش اقتصادي وصولاً الى الركود والذي بدوره سوف يزيد من معدل البطالة. وفي هذا الصدد، قدر البنك الدولي أن المنطقة بحاجة إلى استحداث ٤٠ مليون وظيفة جديدة بحلول العام ٢٠٢٠ لمجاراة مستويات العمالة الحالية وامتصاص حركة الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

كما يقع ضمن نقاط الضعف، غياب التنويع الاقتصادي في دول المنطقة حيث أن إيرادات النفط والغاز تشكِّل ٧٠% تقريباً من إجمالي صادرات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و٧٥% من عائدات الموازنات في دول المنطقة. كذلك، تعاني المنطقة من تدني مستوى التنافسية على صعيد استثمارات القطاع الخاص. ويحتل متوسط تصنيف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المرتبة ١٠٨ من بين ١٨٣ دولة بحسب مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١١، الذي يشير إلى مستوى ملاءمة البيئة التنظيمية لإنشاء وتشغيل الشركات المحلية.

وبعد الأزمة المالية العالمية، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انتعاشاً قوياً مدعوماً بارتفاع أسعار النفط الذي كان له تأثير إيجابي على القطاعات غير النفطية، وهو تأثير امتد ليطال أيضاً مستوردي النفط. وسبق ان توقع صندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠١٠، أن تساهم هذه العوامل الإيجابية في وصول معدل النمو في المنطقة بالإجمال إلى ٥,١ % في العام ٢٠١١. بينما تشير أحدث التقديرات أن النمو الفعلي في المنطقة بلغ ٣,٣ % في عام ٢٠١١، ٤,٨% في عام ٢٠١٢ ويتوقع أن يصل إلى ٣,١% في عام ٢٠١٣.

حمل العام ٢٠١١ تطورين بارزين ألقيا بثقلهما على التوقعات الاقتصادية الخاصة بالمنطقة: أولهما الانتفاضات السياسية العربية، وثانيهما الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للنفط والغذاء. وقد أظهرت الآثار الاقتصادية المباشرة الناتجة عن هذه التطورات اختلافاً واضحاً بين البلدان المصدرة وتلك المستوردة للنفط. ففي ما خص البلدان المصدرة للنفط، (باستثناء ليبيا واليمن بسبب الاضطرابات)، أدى ارتفاع أسعار النفط إلى رفع معدل النمو وإلى تعزيز الأرصدة المالية والخارجية، وذلك بالرغم من زيادة الإنفاق الحكومي. وقد سجل معدل النمو الفعلي لإجمالي الناتج المحلي ٣,٩% في عام ٢٠١١ و ٥,٧% في العام ٢٠١٢ ويتوقع أن يتراجع إلى ٣,٢% في العام ٢٠١٣.

في المقابل، تأتي التوقعات الخاصة بالبلدان المستوردة للنفط متفاوتة حيث انعكست الاضطرابات السياسية في البلدان المتأثرة بها انخفاضاً حاداً في معدلات النمو نتيجة تعطيل النشاط الاقتصادي خلال التظاهرات، وتراجعاً في الاستثمارات وعائدات السياحة، وانخفاضاً في الاستثمارات الخارجية المباشرة. ونظراً إلى ارتفاع أسعار النفط والغذاء، يتوقع تزايد الضغوط

التضخمية وتراجع الحسابات الجارية. فضلاً عن ذلك من المرتقب أن تتعاظم الضغوط الماليّة، إذ تستجيب الحكومات للضغوط السياسية وارتفاع الأسعار بتعزيز دعم المحروقات والأغذية، ورفع الأجور والتعويضات الاجتماعية، بالإضافة إلى اللجوء إلى أشكالٍ أخرى من الإنفاق الحكومي في خطوةٍ تزيد من متوسط العجز المالي. وفي هذا السياق، بلغ معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة ١,٤% في العام٢٠١١، ٩,١% في العام ٢٠١٢ ويتوقع أن يصل الى ٢,٧% في العام ٢٠١٣.

تشير أحدث تقارير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يشير إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شهدت خلال السنوات الماضية اضطراباتٍ لا يستهان بها من شأنها أن تؤثر على التنافسية الوطنية، وقد تؤدي إلى تعميق الهوة التنافسية بين إقتصادات الخليج وباقي الإقتصادات في المنطقة. وقد انعكس هذا التوجه في نتائج مؤشرات التنافسية العالمية، حيث تستمر بلدان الخليج في الارتقاء في التصنيف، في حين تبقى تنافسية الكثير من بلدان شمال أفريقيا والمشرق على ما هي أو على تتراجع.

بالإضافة إلى كبح النمو، هددت الأنظمة غير المستقرة التصنيفات السيادية السابقة، وراحت وكالات التصنيف تعيد النظر بها بحيث تعكس تزايد الخطر السياسيّ. ففي آذار(مارس) ٢٠١١، أعلنت وكالة "فيتش" أن الخطر السياسي والذي يشمل شرعية النظام، واستقراره، وفعاليته، والتوترات الداخلية، والتهديد الخارجي، أدى إلى خفض التصنيف الإئتماني للعملات الأجنبية الطويلة الأجل الإحدى عشر في المنطقة بمعدل أربع درجات. فخلال العام ٢٠١١، انخفض التصنيف الائتماني لثلاث بلدان على النحو التالي: تونس، نقطة واحدة؛ مصر، نقطة واحدة مع تقييم للمراقبة سلبي؛ البحرين، ثلاثة نقاط؛ مع تقييم للمراقبة مستقر في حين تم سحب ليبيا بعد أن تراجع تصنيفها بسبعة نقاط. ومع تراجع ثقة المستثمرين، تعاظمت فروق العائد على مبادلات مخاطر الائتمان السياديّة (Sovereign Credit Default Swap (CDS، وارتفعت تكلفة اقتراض البلدان في الأسواق العالميّة، الأمر الذي يلقي على هذه البلدان عبئاً مالياً إضافياً شديد الوطأة.

أما على مستوى القطاع المالي، فلقد تدهورت أوضاع ميزانيات القطاع المصرفي المحلي، في انعكاسٍ للأثر السلبي الذي تركه التراجع في النشاط الاقتصادي على جودة المحافظ الخاصة بالقروض والبورصات الإقليمية على حدٍّ سواء. وكان على مدراء الصناديق المستثمرة في المنطقة إطلاق دعوات لهادفة إلى حماية رساميل المستثمرين التي سجلت خلال السنوات السابقة اطراداً مستمراً.

وعن الترقبات القصيرة في إطار انتقال سياسي مؤجل بانتظار نتائج ومفاعيل الانتخابات في بعض البلدان والنزاعاتٍ الممتدة في بلدان أخرى، قد يكمن الخطر الرئيسي المرتبط بالمنحى التراجعي على المدى القصير، والذي بقي قائماً في ظل عدم القدرة على إعادة بناء الثقة وتلبية توقعات المستثمرين. وفي الواقع، فإن المشكلة التي تواجهها تونس، ومصر، وليبيا، وغيرها من

البلدان نابعة من تزايد حاجاتها الماليّة لتغطية عجز حساباتها الجارية الخارجية والتمويل الحكومي في ظل عدم التيقن السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد حاليا، في حين ارتفعت تكلفة الاقتراض في الأسواق ارتفاعاً كبيراً، فبرزت الحاجة الملحة لاستعادة الثقة. غير أن استعادة الثقة تعتمد بدرجة كبيرة على النتائج المحققة على المستوى السياسي.

غالباً ما يرتبط الدعم المالي من خلال المساعدات الخارجية بإجراءات تقشفية من خلال برامج وطنية متخصصة. وتُظهر تجارب صندوق النقد الدولي السابقة أن الأنجح بينها هي تلك التي تنتج محلياً والتي لا تسيطر عليها السلطات فحسب، بل تُشرك المؤسسات والشعب أيضاً. انطلاقاً من ذلك، ينبغي أن تطبق هذه الإجراءات بالنظر إلى ملاءمتها القدرات المؤسساتية الوطنية.

ففي صدد تحقيق إستقرار للتوقعات على المدى المتوسط لا بد من إجراء تعديلات سياسية ومؤسساتية جوهرية لتعبيد الطريق أمام نموذج التغيير الحقيقي. ويتعين على كل دولة أن تغتنم هذه الفرصة الفريدة لوضع معادلة خاصة بها من الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تستند إلى نقاط القوة التي تتمتع بها هذه البلدان، وتعالج التحديات العميقة الجذور وتحفز التداؤب فيما بينها. حيث يتوقع أن تحسن الإصلاحات الخاصة بالحوكمة بيئة الأعمال من خلال الحد من حواجز الدخول وتعزيز الشفافية، وبالتالي أن تدعم العمل المؤسساتي الحكومي الفعال ونمو القطاع الخاص.

على المستوى الاقتصادي، وسعياً للتوصل إلى النمو الممكن تحقيقه، يتعين على بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تستفيد من السوق الإقليمية الواسعة وموقعها الجغرافي للدفع نحو مزيد من التكامل الإقليمي والعالمي، كذلك تنويع اقتصاداتها والتقليل من الاعتماد على العائدات النفطية من خلال تشجيع المشاريع البديلة المنتجة، وإصلاح النظام التعليمي بغية تعزيز قدرتها على إعداد المواهب بفعالية.

إن القطاع المالي المحلي مؤهل للعب دور جوهري في تعزيز العمق المالي وتوزيع الأموال من خلال توفير القروض للاقتصاد المحلي. فيؤمل بذلك أن يؤدي النمو إلى استحداث ما يكفي من الوظائف في القطاع الخاص لامتصاص البطالة ودعم القوة العاملة السريعة النمو، وتوفير الحماية الاجتماعية للذين هم بأمس الحاجة إليها .

أما على المستوى الاجتماعي، الذي يمثّل برأينا الجانب الأهم، فالرسالة التي تعبر عن مطالب المواطنين بتوفير العدالة الاجتماعية والمساءلة واضحة. أياً كان النظام السياسي الذي ستتمخض عنه هذه الانتفاضات، ستشكل الحوكمة الرشيدة ومشاركة المواطنين مفتاح النمو الاقتصادي الناجح.

في حين أن هذه الإصلاحات تتطلب فترة زمنية طويلة، تم التقدم بإقتراح بعنوان "خطة الاستقرار العربي" مستوحاة من برنامج الإنعاش الأوروبي المعروف بـــ "خطة مارشال". وبدلاً من التركيز على التعديلات الهيكلية على صعيد النماذج السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن

هذه المبادرة تعالج مباشرة مسألة البطالة عبر توفير فرص عمل من خلال استثمارات مشتركة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية تقوم بتمويلها، إلى حد كبير، دول مجلس التعاون الخليجي والتي يتم التوافق عليها في ما يسمى "ميثاق للمصالح المشتركة العربية". يتم استثمار الأموال مباشرة، في قطاعات استثمارية محددة هي الطاقة، والزراعة، والمياه، والصرف الصحي، والنقل، والاتصالات، والإسكان عبر صندوق استثماني وليس عبر إقراض الحكومات. وقد أفادت دراسة أعدها البنك الدولي في كانون الثاني ٢٠١٣ حول تأثير الإستثمار في البنية التحتية (الطرق المعبدة وغير المعبدة، خطوط السكك الحديدية، المرافئ، خطوط هاتفية رئيسية، خطوط المحمول، توليد الكهرباء، الوصول إلى الكهرباء ،المياه والصرف الصحي) على فرص العمل بأنه على المدى القصير (٥-٧ سنوات) كل استثمار في البنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط بقدر مليار دولار لديه القدرة على توليد حوالي ١١٠,٠٠٠ فرصة عمل في القطاعات ذات الصلة بالبنية التحتية في البلدان المستوردة للنفط، و٤٩,٠٠٠ فرصة عمل في البلدان النامية المصدرة للنفط و٢٦,٠٠٠ وظيفة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

إن الطريق نحو نمو اقتصادي مستدام في المنطقة سيكون طويل وصعب، وسلوكه مشروط بإنتاج نموذج للتغيير الحقيقي في البلدان وفي طريقة تعامل الحكومات الغربية والمنظمات الدولية معها. من المهم، في هذا المجال، العودة إلى الأساسيات، فالشرق الأوسط يمثل الأسواق الهامة والغنية بالموارد الطبيعية، ويتميز بموقع جغرافي بمنزلة المفتاح للتجارة العالمية. وهذا يعني فرصة سانحة، وليس من وقت أفضل لها من هذه الفترة الانتقالية لبناء وتعزيز الإمكانات في كل المجالات لان اهمال المنطقة وعدم استقرارها يؤثران حكما على مسارات التقدم والنمو في كل مفاصل إقتصادات المجموعات والدول والاقتصاد الدولي.

سيثمر الحراك السياسي العربي عن الربيع المنشود في حال تزامنه مع تحولات جذرية على المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وإلا تحول إلى فوضى عربية عارمة أو خريف عربي طويل ومظلم.

وشكراً.